



بيان تونس في جلسة النقاش العام
الدورة الحادية عشر لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

27 أبريل - 22 ماي 2026

شكرا السيد الرئيس،

في البداية، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة الحادية عشر لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأؤكد لكم دعم بلادي لمهامكم من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية تعزز تحقيق أهداف المعاهدة.

ينضم وفد بلادي إلى البيانات الملقاة نيابة عن كل من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة حركة عدم الانحياز والبيان الذي ألقته سلطنة عمان باسم الدول الأعضاء بمؤتمر الشرق الأوسط. ويودّ الإدلاء بهذا البيان بصفته الوطنية.

السيد الرئيس،

تجدد تونس موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي وتُعرب عن التزامها الثابت بأهداف ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤمن بأنّ التنفيذ الكامل لأحكام هذه المعاهدة سيؤدّي إلى تأمين مرتكزاتها بما يُسهم بشكل فعّال في تحقيق الهدف الأسمى للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

في هذا السياق، تؤكّد تونس على أهميّة بذل جهود دولية أكثر فاعلية لتحقيق أهداف هذه المعاهدة، مع ضرورة تحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام.

كما نوكد الحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة نحو التنفيذ الكامل للفصل السادس من المعاهدة، بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

إنّ خطورة التحديات الراهنة التي يُواجهها عالمنا تستدعي أكثر من أيّ وقت مضى إيلاء الأهمية القصوى لمنظومة معاهدة عدم الانتشار النووي باعتبارها أداة رئيسية لتقليص الخطر النووي.

فمن غير المقبول استخدام البيئة الأمنية الحالية كمبرر لانتهاك الاتفاقات أو الالتزامات الدولية. كما أنّ التهديد باستخدام الأسلحة النووية على مرأى ومسمع من الجميع، يمثّل مؤشراً لا يبعث على التفاؤل.

إنّ استمرار مفهوم الأمن من خلال قوة الردع عبر حيازة الأسلحة النووية من شأنه فتح الباب أمام المنافسة والمزايدة في التهديد باستخدامها، وهو تصرف عبثي لما لهذه الأسلحة من قدرة تدميرية.

وهنا نشدّد على أنّ البعد الإنساني يشكل دافعا أخلاقيا قويا يفرض على جميع الدول مسؤولية حماية شعوبها من مخاطر هذه الأسلحة المدمرة.

كما نشدد على أنّ تفعيل الآليات الدولية لنزع السلاح وضمنان فعاليتها يعتمد أساسا على الإرادة السياسية الحقيقية لجميع الدول الأطراف. وهنا نوّكد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بهدف تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

السيد الرئيس،

تعمل تونس، التي انضمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تأسيسها سنة 1957، على تعزيز جهودها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتقنيات النووية في مختلف الميادين كالطاقة والبحث العلمي والفلاحة والصناعة والصحة، وذلك وفقا للأولويات الوطنية واعتمادا على طرق آمنة ومطابقة لمعايير السلامة المعتمدة دوليا.

في هذا الإطار، نوّكد على الحقّ الأصيل للدول الأطراف في المعاهدة على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهنا لا يفوتنا أن نُشيد بالجهود التي تبذلها الوكالة في تقديم المساعدة الفنيّة وتطوير القدرات التقنية للدول الأعضاء.

كما نعرب عن التقدير لجهود الهيئة العربية للطاقة الذرية ولمؤسسات البحث العلمي والجامعات والمجتمع المدني في رفع مستوى الوعي العلمي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

في الختام، تؤكد تونس حرصها على العمل بشكل بناء مع جميع الشركاء لدعم تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لهذا العام، والاقتراب من هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وشكرا